

Distr.
GENERAL

S/1998/690
24 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأريتريا
لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم بياناً أصدرته وزارة خارجية أريتريا اليوم، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، بشأن انتهاكات إثيوبيا الصارخة لحقوق الإنسان للمواطنين الأريتريين المقيمين في ذلك البلد.

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منكريوس
السفير الممثل الدائم

مرفق

بيان بشأن انتهاكات إثيوبيا الجسيمة
لحقوق الإنسان الأساسية

بدأت سلطات أديس أبابا موجة ثالثة من الاعتقالات استعدادا للمزيد من عمليات الترحيل وذلك في تحد منها للمجتمع الدولي الذي ظل يتوسط مع الحكومة الإثيوبية لوقف الاعتقالات الواسعة وغير الشرعية للأريتريين المقيمين في إثيوبيا - وهناك تقارير خطيرة تتحدث عن حدوث اعتقالات جديدة وعلى نطاق واسع لا سيما في أديس أبابا في الأيام الثلاثة الماضية.

لقد تم جمع وترحيل أكثر من ١١ ٠٠٠ أريتري بأشد الطرق إهانة للإنسان في حملتين سابقتين من مراكز رئيسية في الريف ومن القرى في المناطق الحدودية وأخذ السكان من منازلهم عند منتصف الليل وجرى فصل الأسر بقسوة من أطفالها القصر بل أن الأطفال الرضع قد تركوا دون أي رعاية، وجرى نهب للممتلكات بعد ترحيل الأسر وتشتيتها.

واعتقلت السلطات الإثيوبية أيضا الآلاف من الشبان الأريتريين بحجة أن تسجيلهم في الخدمة الوطنية أي البرنامج المدرسي الصيفي أو الدور الذي قاموا به في حرب التحرير يجعلهم يشكلون خطرا محتملا على أمن إثيوبيا. وهكذا، يظل أكثر من ١ ٠٠٠ شاب أريتري أسرى حرب في معسكر الاعتقال في فيتش. ويوجد ثمانون طالبا جامعيًا من بين أولئك الرهائن. كما يحتجز كثير من الأريتريين الأبرياء في السجون في أجزاء أخرى من البلاد، ولا سيما في ماكيللي وأدي غرات. واعتقلت راهبتان أريتريتان مؤخرا في أدي غرات في حين تم ترحيل خمسة قساوسة آخرين كانوا يديرون مدارس في جنوب شرق إثيوبيا.

ويتعرض الأريتريون الذين يحملون جنسية بلدان أخرى أيضا للاعتقال والترحيل بالرغم من أنه قد تم إعتاق سبيلهم بسبب الاحتجاجات التي قدمتها كل من سفاراتهم.

لقد ظل العديد من الحكومات والوكالات الدولية وجماعات حقوق الإنسان يقوم بالوساطة مع السلطات الإثيوبية لوقف هذا الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، ولكن لم ينشأ عن الدبلوماسية الهادئة أية نتائج ملموسة، فلا تزال السلطات في أديس أبابا تواصل انتهاكها لحقوق الإنسان الأساسية وتواصل دون عقاب الاعتقالات التعسفية والترحيل الجماعي للأريتريين في احتجاز كامل منها لاهتمامات المجتمع الدولي، بل إن رئيس الوزراء تجرأ أن يصرح علنا أن "إثيوبيا حقا مطلقا في ترحيل أي أجنبي إذا لم يعجبها لون عيونهم".

وفضلا عن ذلك فقد لجأت أديس أبابا إلى أرداد الممارسات في تلفيق الأكاذيب واتهام الحكومة الأريتيرية بانتهاكات مماثلة لحقوق الإنسان. وتحقيقا لذلك قامت بإحياء إدارة رفع المعنويات التي كان نظام

منغستو قد أنشأها بمساعدة من جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة لتلفيق الأكاذيب ونشرها من أجل تضليل المجتمع المحلي والدولي. ومن بين الأكاذيب المشينة التي اختلقتها هذه الإدارة هذا الأسبوع الإدعاءات الفاضحة "بقيام المقاتلين الأريتريين بجرائم اغتصاب جماعية" و "حرق سبعة إثيوبيين في ألا" و "إطلاق النار بوحشية على الإثيوبيين الذين كانوا يريدون العودة إلى بلادهم في أدي كوالا وضرب المدنيين الإثيوبيين أمام الجمهور في أسمرة وتنظيم مسيرة "لأسرى الحرب" لقد قام أحد مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية في أريتريا ولجنة الصليب الأحمر الدولية وأفراد المجتمع الدبلوماسي في أسمرة بالتحقق من هذه الإدعاءات. ولكن الصحافة الدولية لا تزال تتلقف هذه الإدعاءات كما ترد دون التحقق منها كما يلزم.

وحكومة أريتريا ترى أن التزام الصمت في وجه انتهاك إثيوبيا للجسيم لحقوق الإنسان والحملة التحريضية للتضليل أمرا فظيحا وغير مقبول. ولا ينبغي أن يقصر المجتمع الدولي نطاق رد فعله على الاحتجاجات الدبلوماسية الصماء وحدها، فيجب إدانة هذه التجاوزات علنا بشكل لا لبس فيه.

وزارة الخارجية

أسمرة

٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨

- - - - -